وزارة التعليم العالي والبحث
جامعة ديالى
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

((التنافس التركي – الإيراني في المنطقة العربية ٢٠١١-٢٠١٧))

بحث تقدمت به الطالبة (إيمان قاسم محمود)

إلى

كلية القانون والعلوم السياسية / قسم العلوم السياسية

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكلوريوس في العلوم السياسية

باشراف

م . م إيهاب علي عبدالله

١٤٣٨هـ ٢٠١٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا﴾

سورة الملك – الآية ٢

الاهداء

الى سيد ياالخلق اجمعين الى الصادق الامين الى شفيعي ومولاي الى يوم الدين الرسول الاكرم محمد (صلى الله عليه وسلم) الى من كان نورا بضيائه ابي الغالي

الى من تعبت وناضلت حتى اوصلتني الى ما انا عليه امي الغالية

الى ... سيدي

مهدي وفخري وخلودي .... وطني العراق

الى .... رمز التضحية والفداء

شهداء العراق ... تقديرا واحتراما

الشكر والتقدير

ان الحمدلله ، نحمده ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور انفسنا وسيئات اعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، واشهد ان لااله الاالله وحده لا شريك له ، واشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه واله واصحابه ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين وسلم تسليما كثيرا ، اما بعد عرفانا بالجميل ، لا يسعني في الختام الا ان اتقدم بخالص شكري وامتناني ، الى كافة اساتذة كلية القانون والعلوم السياسية الذين كان لي شرف الاستفادة من علمهم وخبراتهم ، كما اتقدم بالشكر الجزيل استاذي الفاضل ايهاب علي عبدالله الذي كان مشرفا على البحث ، كما اتقدم بالشكر الجزيل لموضفي مكتبة كلية القانون والعلوم السياسية الذين قدموا لي المساعدة في تقديم الكتب والبحث عنها. وكذالك اتقدم بالشكر الموصول الى كافة الطلبة في قسم العلوم السياسية ممن قدموا لي المساعدة في انجاز هذا البحث .

مقدمة

لا تأتي اهمية المنطقة العربية من مساحتها الجغرافية أو حجم سكانها أو وفرة خيراتها وثرواتها فحسب ، بل من موقعها المتميز وسط مجال جيوسياسي يتمتع هو أيضا بموقع متميز في العالم ، لذلك شكلت عبر التاريخ بؤرة استراتيجية ما بين الامبراطوريات ، وأصبح الاستيلاء عليها عنوانا للنفوذ العالمي يشير الى الدولة الكبرى الاقوى كما بات انحسار النفوذ عليها دليلا على انحسار النفوذ العالمي للدولة الكبرى المعنية .

وفي هذا الاطار شهدت الحالة الجيوسياسية الجديدة في المنطقة صعودا ايرانيا – تركيا مقابل تراجع المشروع العربي .

وعلى الرغم من اهمية علاقة الدول العربية مع جميع دول الجوار الجغرافي ، إلا أن علاقات الدول العربية بكل من ايران وتركيا تتأثر بالأولوية القصوى في المرحلة الراهنة بعد أن تمكن كل منهما باسلوبه المختلف من الاستفادة القصوى من الضعف السياسي العربي ، الرسمي ، وتعظيم الفائدة من المستجدات الاقليمية والعالمية المتلاحقة من أجل التمدد بأكبر قدر وتحقيق استراتيجتهما في منطقة الشرق الأوسط.

أهمية البحث :

تحظى أهمية هذا البحث في دراسة التنافس التركي – الايراني في المنطقة العربية باهتمام متزايد من قبل الباحثين والاكاديميين ورجال السياسة ، نظرا للثقل الكبير الذي تمثله الدولتين بسبب موقعها الستراتيجي ومقوماتهما السكانية ، وقدراتهما العسكرية ، وامتلاك ايران لمصادر الطاقة وقربهما من مخزونات الطاقة في الخليج

العربي وبحر قزوين بل لكونهما ممراً لعبور الطاقة من هاتين المنطقتين الى العالم الخارجي ، فضلا عن تأثيرهما السياسي في مجريات أحداث الشرق الأوسط .

أهداف البحث :

يهدف البحث الى تحقيق جملة من الاهداف تتمثل بالآتي :

١. التعرف على ماهية التنافس ومفهوم التنافس وتعريف التنافس وأشكال التنافس .

٢. التعرف على علاقة مفهوم التنافس بالمفاهيم المقاربة له .

٣. التعرف على طبيعة التنافس التركي – الايراني في المنطقة العربية :

- على الصعيد السياسي

- على الصعيد الاقتصادي

- على الصعيد العسكري

٤. التعرف على مستقبل التنافس التركي الايراني في المنطقة العربية .

مشكلة البحث / تتحدد مشكلة البحث في التساؤل عن :-

١- كيفية وجود تنافس تركي – ايراني في المنطقة العربية ؟

٢- ماهي الاهداف التي تسعى هذه الدولتان الى تحقيقها في المنطقة العربية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧)؟ وذلك بعد تطوير قدراتهما السياسية والاقتصادية والعسكرية في دول النظام الاقليمي العربي ، الامر الذي زاد من مشكلات دول المنطقة العربية نتيجة لأستراتيجية تلك الدولتين .

٣- ماهو مستقبل التنافس بين هاتين الدولتين في المنطقة العربية ؟

منهجية البحث / اعتمد البحث على مناهج عدة منها المنهج التاريخي للوقوف على تاريخ العلاقات التركية – الايرانية او تاريخ علاقات الدولتين مع قوى اقليمية ودولية.

المنهج التحليلي وذلك لتحليل المواقف والمعلومات تمهيداً للوصول الى النتائج المناسبة عن واقع ومستقبل العلاقات التركية – الايرانية .

المنهج الوصفي لوصف طبيعة التنافس التركي – الايراني في المنطقة العربية على مختلف الاصعدة الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري .

هيكلية البحث / تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول ماهية التنافس وتم تقسيمه الى مطلبين خصص المطلب الاول لدراسة مفهوم التنافس وتعريف التنافس واشكال التنافس وخصص المطلب الثاني لدراسة علاقة مفهوم التنافس بالمفاهيم المقاربة له .

وتناول المبحث الثاني طبيعة التنافس التركي – الايراني في المنطقة العربية وتم تقسيمه الى ثلاثة مطالب خصص المطلب الاول لدراسة طبيعة التنافس التركي – الايراني في المنطقة العربية على الصعيد السياسي وخصص المطلب الثاني لدراسة طبيعة التنافس التركي – الايراني في المنطقة العربية على الصعيد الاقتصادي في العربية على الصعيد العسكري .

وتناول المبحث الثالث / مستقبل التنافس التركي – الايراني في المنطقة العربية .

المبحث الثاني

طبيعة التنافس التركي الايراني في المنطقة العربية :-

المطلب الاول / على الصعيد السياسي / ايران كانت وما تزال مصدر تهديد وعدوان على منطقة الخليج العربي وكان للتغييرات السياسية التي عصفت بالمنطقة العربية منذ نهاية عام ٢٠١٠ او ما يعرف بـ(الربيع العربي) دلالة على ارتباك الموقف الايراني خلال تلك الفترة حيث ايدت طهران بعض التغييرات السياسية ورحبت بها ولكن ما ان وصلت موجة التغير الى حليفها السوري حتى تغير الموقف وعملت على الفصل بين جميع الثورات العربية من جانب ، والثورة السورية من جانب اخر .[١]

وتلعب ايران دوراً محورياً في الشرق الاوسط ، اذ انها باتت تشكل فاعلاً مؤثراً في العديد من القضايا الداخلية والخارجية لدول المنطقة . وتنفرد السياسة الايرانية بعدد من الثنائيات التي تطوعها ايران لمصلحتها ، رغم ان البعض قد يظن انها متعارضة ، وهي سبب لأضطراب كثير من المحللين في فهم السياسية الايرانية ، وهذه الثنائيات هي : سياسة ايران ايدلوجية او براغماتية ، ايران فارسية او اسلامية ، دستورية او ثورية ، محافظة او اصلاحية ، وقد اجادت ايران التلاعب والتنقل بين هذه الثنائيات بحسب المرحلة وبحسب الخصم او الطرف المستهدف لتحقيق مصالحها .

وتتلخص اهداف السياسة الخارجية الايرانية في :-

١. تصدير النموذج الثوري الايراني الى الخارج .

٢. تقوية الدور المركزي في العالم الاسلامي وزعم المقاومة الاسلامية في المنطقة .

---

[١] دينا محسن عبده ، الاتجاهات العامة للمصالح القليمية لإيران في المنطقة العربية ، دراسة مقارنة :سوريا واليمن "٢٠١١-٢٠١٦" المركز الديمقراطي العربي ، ٢٠١٦ ، ص٣.

٣. بناء القدرات الايرانية وخاصة النووية .

٤. دعم المشروع الايراني الاقليمي على حساب المشروع الامريكي .[١]

وتسعى ايران للظهور بدور القيادي في المنطقة ، وذلك من خلال جعل القضية الفلسطينية قضية محورية في سياستها الخارجية ، ودعم حركات المقاومة في الوطن العربي ، ومحاولات تقديم نماذج بديلة للمشروعات الامريكية في المنطقة ، من خلال مشروع الشرق الاوسط الاسلامي ، وعلى الجانب الاخر ، فان امتلاك ايران للقوة الناعمة والصلبة ، مكنها من تأدية دور فعال في المجال الاقليمي والدولي بما يحافظ على مصالحها ، خاصة في ظل الضغوط الخارجية ، وحصاد البرنامج النووي . وأن ايران تستعمل التحركات العسكرية ونفوذها في لبنان ، وهو البعد الذي تزايد بعد الانسحاب السوري ، وابرام مذكرة التفاهم للتعاون بين وزارتي الدفاع في البلدين عام ٢٠٠٥ إلى جانب البعد المالي الذي تمثل في تقديم مساعدات غير مشروطة في لبنان لاعادة اعمارها بعد الحرب الاسرائيلية ، وتمويل حزب الله ، وعلى الرغم من الضغوط والحصار اللذين تتعرض لهما ايران ، فإنها حاولت توسيع شبكة حلفائها ، ودعم قوتها باستهداف المصالح الغربية في لبنان ، وباستخدام القوة (الناعمة والصلبة) استطاعت ايران أن تدعم حزب الله بتسليح العناصر الداخلية في لبنان وفي الوقت نفسه ، تعلن ايران انها تدعم المقاومة اللبنانية ، وليس حزب الله فقط ضد اسرائيل ، بما يستهدف باقي الطوائف عن طريق القوة الناعمة [٢].

---

[١] زهراء غازي فتح الله رستم ، الازمة السورية وانعكاساتها على العلاقات الاقليمية ايران انموذجاً ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ ، ص٦.

[٢] زهراء غازي فتح الله رستم ، الازمة السورية وانعكاساتها على العلاقات الاقليمية ايران انموذجاً ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ ، ص٦.

لقد شاركت المتغيرات الاقليمية والدولية التي حدثت خلال العقد الاول من القرن الحادي والعشرين بدءا من احداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ وما تبعها من تطورات كانت تتعلق بما يسمى الحرب على الارهاب الذي توج بالغزو الامريكي لكل من افغانستان والعراق واسقاط أنظمة الحكم فيها واحتلالهما خلال عامي (٢٠٠٢ و٢٠٠٣) على التوالي ، في توصل تركيا الى استنتاج مهم أنه ليس من مصلحتها المخاطرة مع العالمين العربي والاسلامي فكان عليها أن تقيم توازنا دقيقا بين مختلف التيارات والمصالح والاتجاهات : الامريكية والاسرائيلية والاسلامية بحيث تكون تركيا بلدا محوريا على مسافة واحدة من الجميع ، وقادرة على التأثير في مجريات الاحداث ، وبهذا شهدت الساحة الخارجية التركية تبلور مشروع تجاه الشرق الاوسط كان من أبرزه الانفتاح على ايران وسورية [١].

ان وجهة النظر التركية المتعلقة بتنفيذ مشروعها في منطقة الشرق الاوسط كان يتطلب تحقيق تقارب مع ايران بسبب عدم الاستقرار، وما تحمله من مخاطر فقدان الولايات المتحدة السيطرة على العراق ، فيؤدي الى بروز قوى تتبنى مواقف مناوئة لتركيا ومؤيدة لا يران ، وان تصبح ايران قوة سائدة في العراق او تشارك هذا الدور كحليف رئيس للولايات المتحدة وبالتالي فأن النفوذ التركي سيكون مستبعدا .[٢]

واتجهت نظرة المشروع التركي الاقليمي نحو ايران معللة ذلك بأنها قادرة على تكوين بديلا قويا عن الدور الاقليمي العربي بما يوازن الثقل الايراني ،ورغم ان تركيا جزء

---

[١] عيسى السيد دسوقي ، التوجهات الاقليمية في الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة ، ب ط ، دار الاحمدي للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص٩٠

[٢] – عبد العظيم محمود حنفي ، اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية ، مجلة السياسة الدولية ، ١٥٦ ، مجلد ٣٩ ،مؤسسة الاهرام ، القاهرة ،٢٠٠٤ ، ص١٣٥ .

من منظومة عسكرية وسياسية اميركية واوربية وراعية لإسرائيل ومعارضة للمصالح العربية والايرانية في الوقت ذاته ،لكن تركيا لا ترغب كثيرا في مواجهة سياسية او عسكرية مع ايران استنادا للوقائع الاتية :-

١- ان القيام بدور اقليمي ضد ايران وتزعم الطائفة السنية لا ينسجم مع الاسس العلمانية لتركيا ويثير الخوف من عودة غرق تركيا في الشرق الاسلامي ، وهوما ترفضه النخب العلمانية والعسكرية بشكل قاطع .

٢- ان قيام الاستغراق في مشروع اقليمي كبير يقوم على مبدأ المواجهة مع ايران يبعد تركيا عن خيارها الاستراتيجي للانضمام الى الاتحاد الأوربي ،وهو ما يلاقي رفضا واسعا داخل تركيا .

٣- ان سياسة العمق الاستراتيجي التي يتبناها حزب العدالة والتنمية يشمل الدول العربية وايران ، وهذا هو سبب التوجهات التركية مع طهران وسوريا قبل ازمتها والتواصل مع بعض الاطراف العراقية وحزب الله اللبناني .بتعبير اخر ان العمق الاستراتيجي التركي لايقوم على مقومات طائفية وانما على الارث التاريخي والغرب الجغرافي والمصالح المشتركة بينهما وبين دول الشرق الاوسط .[١]

---

[١] – محمد نور الدين ، الدور التركي في الشرق اوسط : الهواجس والضوابط ، مجلة شؤون عربية ، العدد١٢٩ ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧، ص١٠٦

المطلب الثاني

على الصعيد الاقتصادي

مع تزايد العقوبات الدولية على ايران ،وجهت السياسة الايرانية على سورية بوصفها تحالف يمكن لإيران ان تنفتح من خلال تجاهها وتجاه المنطقة العربية ، حيث ابرمت اتفاقيات اقتصادية مع سورية ،تعزز سيطرتها على الاقتصاد السوري ،موضحا ان نظام بشار الاسد منح عقودا في اكثر القطاعات ربحية ، كالنفط والاعمار . اي ان سوريا ومعها لبنان والعراق مفاتيح لتحقيق العقوبات الاقتصادية عليها وهذا ما تؤكده تفاقم حجم تجارتها مع هذه البلدان .وبعد الازمة السورية فقد ادي ايران دورا اقتصاديا في سوريا قلا اندلاع الاحتجاجات ،لكن دورها تطور بصورة متزايدة مدفوعا . بمصالحها الاقتصادية التي باتت تستحق الدفاع عنها .وتغيير موقع ايران بالنسبة لشركاء سورية الاقتصاديين من دول الجوار لتمثل موقعا جديدا ، وبعد ان دمرت الحرب قسما كبيرا من البنى التحتية والقطاعات الانتاجية السورية ، فقامت ايران وبخلاف دول المنطقة ، بأبرام العديد من الاتفاقيات مع الحكومة السورية من اجل تشييد تلك القطاعات شمل ذلك مجالات الكهرباء والخدمات والصحة والقطاع المالي

والبنية التحتية بشرط ان تأتي نسبة كبيرة منها من ايران وعبر شركات ايرانية ، وان تعود بالفائدة اليها ، وان تعود بالفائدة اليها .[1]

يحيط التشابك والتعقيد منظر العلاقات الاقتصادية التركية مع دول الشرق الاوسط بشكل عام والدول العربية بشكل خاص ، وذلك نتيجة عوامل عديدة تتداخل فيما بينها وتبرز فيها بعض العوامل غير معنية بالجانب الاقتصادي ، اذ تتحكم مجموعة من العوامل في العلاقات الاقتصادية للأطراف المعنية ، وبعضها يتعلق بالاتفاقيات ذات الطابع الدولي [2]

والبعض الاخر يتصل بتوجهات التكتلات الاقتصادية والسياسية التي ترتبط بها اطراف العلاقات الاقتصادية ، وتقع المصالح الاقتصادية في مقدمة العوامل الخاصة ، وفي مجال المصالح الاقتصادية التركية في الشرق الاوسط ، تؤكد الرؤية التركية لساستها الاقليمية على اربعة مبادئ هي :-

١- تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة .

٢- ضرورة تحقيق الامن المشترك للجميع .

٣- تغليب الحوار والاليات الدبلوماسية والسلمية في معالجة ازمات المنطقة

---

[1] - تزايد العقوبات الدولية على ايران ،موسوعة الرشيد ،٢٠١٣،تنشر على .www.alrasheed.net .

[2] - طايل يوسف عبد الله العدوان ، الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وايران نحو الشرق الاوسط ،مصدر سبق ذكره ،ص ١٢٣

٤- الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في اطار تأكيدها الثقافي والتعددية

وسهم المتغير الاقتصادي ولاسيما المتصل منها بالطاقة بصورة متزايدة في احكام العلاقة بين كل من ايران وتركيا وتعد تركيا حريصة على امكانيات الاستثمار في ايران ،غير انها معروفة بمراوغتها في اسلوبها القائم .

ونظرت تركيا الى ان افضل طريق لتحقيق مصالحها الاقتصادية يتمثل في خيار التعاون العربي – التركي من خلال الربط بين الاشتراك في المشاريع الزراعية التركية ومشاريع الطاقة العربية ، فكلفة المنتجات الزراعية المستوردة قد تكون اقل من كلفة زراعتها محليا ، وبالنظر لتوفر الفرص لبيع الطاقة العربية الى تركيا مع العجز المحتمل للمحطات الكهرومائية المقامة على سدود دجلة والفرات ، عن تامين حاجة المستهلكين الاتراك الى الطاقة ، وان الثروة النفطية والغازية والطاقة الكهربائية التي تحتاج اليها اوربا وتركيا موجودة في جوارها الجغرافي ، الامر الذي يهيئ لتركيا استخدام موقعها كبلد العبور لأنابيب النفط والغاز وخطوط نقل الطاقة الكهربائية ، لذا جرى الاتفاق على مشروعين اساسيين هما :-

الربط الكهربائي الثماني (ليبيا ،مصر، الاردن ، سوريا ،لبنان ،العراق ،السلطة الفلسطينية ،وتركيا) ، كما جرى بحث مشروع لربط الغاز العربي بالشبكة الاوربية

الذي يعد نموذجا متميزا لمشاريع التعاون العربي الاستراتيجية ،كونه شريان اقتصادي يربط قارات افريقيا واسيا و اوربا في مرحلة لاحقة .

تعطي تركيا وايران اهمية كبيرة لمنطقة الخليج العربي وازماتها ، وذلك بسبب وقوع تركيا على مقربة من منطقة الخليج العربي ، وتتمتع منطقة الخليج العربي باهمية استراتيجية بالغة الحيوية ، حيث تمثل نقطة اتصال بين الشرق والغرب ، وتمتلك ثروات اقتصادية هائلة لاسيما مصادر الطاقة ، حيث تعد خزينا استراتيجيا لها ، ولهذا اصبحت ميدانا للتنافس الدولي بين القوى الكبرى ،والتي عمدت الى الربط بين امنها وامن هذه المنطقة ،وبالمقابل فان المنطقة لم تكن بعيدة عن الاهتمامات الايرانية ،ذلك الاهتمام الذي ازداد مع اكتشاف النفط بكميات كبيرة في المنطقة ،ويرجع الاهتمام والتفاعل الايراني مع احداث المنطقة الى العوامل الاتية :-

١- يشكل حوض الخليج العربي بالنسبة لإيران عصبا اقتصاديا مهما لا يمكن الاستغناء عنه .

٢- ارتباط أيران بمياه الخليج العربي بعدة اتفاقيات امتياز للتنقيب عن النفط والذي يشكل المصدر الرئيس للدخل القومي الايراني .

٣- حماية المصالح النفطية الغربية في منطقة الخليج العربي .

٤- اعتماد ايران على مضيق (هرمز) كممر ملاحي مهم بالنسبة لاقتصادها ، حيث يتم عن طريقه تصدير النفط الايراني وان غلق المضيق يشكل تهديدا لأمنها القومي في بعده الاقتصادي [١]

وكان لتركيا دور في ازمات الخليج العربي وهناك العديد من الاسباب التي دفعت تركيا للسعي :-

١- ان التبادل التجاري بين تركيا وطرفي النزاع قد ازداد بصورة كبيرة في السنوات الاخيرة نتيجة الحرب ، ولكن الحرب سببت دمارا هائلا للمصادر المادية لكل من العراق وايران ،وتضاؤل انتاجها من النفط ، وتناقصت مواردها المالية ، ولو ان هذه الموارد قد استخدمت لتقدمهما ورفاهيتها لكان التعاون الاقتصادي اقوى بكثير ما هو عليه .

٢- استمرارية الحرب خلقت فراغ خطر في القوة ، والذي اصبح اكثرا ازعاجا لأمن تركيا وعدم قدرة الدولتين للسيطرة على اراضيها شجع المجاميع اليسارية والانفصالية والقوى الرافضة للحكم المركزي في العراق وايران ،[٢]

---

[١] - سعد رزيج ايام سعيد ، العلاقات التركية – الايرانية ١٩٧٩- ٢٠٠٦ ،اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الساسية ،جامعة بغداد ،٢٠٠٨،ص١

[٢] - احمد نوري النعيمي ، تركيا والوطن العربي ، اكاديمية الدراسات العليا ،ليبيا ،١٩٨١،ص٢٢٥.

المحور الاخر : طلبت تركيا من ايران بعدم مهاجمة خط الانابيب الذي ينقل النفط العراقي من حقول كركوك الى البحر المتوسط عبر الاراضي التركية ،ألا ان ايران رفضت ذلك ، وقال حسن شيخ الاسلام مساعد وزير الخارجية الايراني اثر محادثاته مع وزير الخارجية التركي (وحيد حليف اوغلو) ان ايران لا تستطيع ان تضمن لاي بلد انتظام العمل في خط الانابيب موضحا ان القرار رهن بموقف العراق وقد تزايد الاعتماد بين تركيا والعراق بصورة ملحوظة ولاسيما في المجال الاقتصادي ،ففي مجال الصادرات النفطية كان هناك خط انابيب واحد لنقل النفط عبر الاراضي التركية تم العمل به في العام ١٩٧٧.

وبالمقابل فان ايران سعت الى تحسين علاقاتها مع تركيا ، عن طريق الدخول بعدة اتفاقيات تجارية لاستيراد النفط لسد احتياجاتها الداخلية ولتصدير المواد الغذائية والمنتجات التركية الاخرى ، وواحد من هذه الاتفاقيات تناولت تصدير مواد لتحسين سكك الحديد والطرق العامة وخطوط النقل الاخرى .

واشار (وحيد خلف اوغلو) الى ان تركيا تشتري على سبيل المثال ستة ملايين طن من النفط الايراني وتصدر اليها سلعا قيمتها ١٠٢ مليلر دولار .

وابرمت اتفاقية مع ايران لاستيراد النفط بسعر ثابت مقابل تصدير السلع التركية لايران ، وقد بدأت مباحثات تركية – ايرانية شهدت ازالة العراقيل في التجارة القائمة بعد انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية ، وفي هذا المجال قال وزير الدولة

التركي (مصطفى تنيز) ان المصاعب بين تركيا وايران سببها صادرات الحديد والصلب ، في حين قالف وزير الصناعة الايراني انه يمكن ازالة هذه العراقيل التجارية عن طريق تصدير المنتجات غير النفطية الى تركيا بعد هذه المباحثات وانه لابد من تأليف لجان من قبل البلدين لتنسيق النقل والمواصلات .

مما يلقي على الحكومة التركية مسؤولية حماية طرق النقل الحيوية ، ولهذا السبب باشرت بالتفاهم مع الحكومة العراقية للقيام بعمليات عسكرية ضد هذه المجاميع وقواعدها في العراق .

٣- ان الحرب قد تسمح بوصول المتطرفين للحكم في العراق وايران ، وهذا سيزيد من عدم الاستقرار في المنطقة ،وسوف يمهد الارضية للنفوذ السوفيتي [١]

استندت سياسة الحياد التي التزمت بها تركيا ازاء حرب الخليج الاولى الى علاقات اقتصادية متوازية نسبيا بينها وبين طرفي الحرب ، ولهذا تشمل علاقات تركيا الاقتصادية بإيران كما هو الحال في العراق في مجالات التجارة والنفط والتعاون الفني وغيرها .

ويرتكز الاهتمام الاقتصادي لتركيا اتجاه ايران في الاعتبارات الاتية :-

---

[١] – احمد نوري النعيمي ،تركيا والوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ،ص٢٢٥

١- من مصلحة تركيا ابعاد ايرا عن الشيوعية ،لأنه في حالة تحويلها الى دولة شيوعية أو احتلال الاتحاد السوفيتي للجزء الشمالي من ايران يجعل من موقف تركيا اكثر صعوبة لان حدودها مع ايران ستكون امتداد لحدودها مع الاتحاد السوفيتي .

٢- بإمكان تركيا تزويد أيران بالمواد الغذائية ،ولاسيما وأن ايران تعاني من قلة المواد الغذائية ، وهذا يعني من جانب أخر أن تركيا بإمكانها فرض الاسعار على أيران .

٣- هناك فرصة استفادة تركيا من موقعها الجغرافي ، فتقوم بنقل البضائع و المعدات من اوربا الى ايران والعراق لقاء اجور النقل والتأمين .

٤- ان ايران والعراق لهما صعوبات فيما يخص شحن النفط بحرية عبر منطقة الخليج العربي ، حيث منعت أيران مرور الناقلات التي تنقل النفط في الخليج العربي ، كما منعت سوريا النفط العراقي من العبور عبر اراضيها ، وفي الوقت نفسه تواجه أيران صعوبات شحن نفطها من جزيرة (خرج) الايرانية ، نتيجة لقدرة القوة الجوية العراقية من الوصول اليها ، وهكذا يبدو ان الموقع الجغرافي لتركيا يؤدي دوره في هذا المجال بهدف نقل النفط الايراني والعراقي عبر الاراضي التركية الى العالم الخارجي .

وفي ظل اوضاع الحرب تحركت تركيا على محورين:-

المحور الاول / طلبت من الراق تقديم تسهيلات خاصة للسفن التركية ، التي تقوم بتحميل النفط من الجزيرة الايرانية المطوقة من قبل الطيران العراقي .[1]

[1] – احمد نوري النعيمي ، العلاقات التركية – الايرانية ، بحث غير منشور ، بغداد ١٩٨٧،ص٧٩–٧٨

المطلب الثالث

على الصعيد العسكري

كانت تركيا مهتمة بمدى تطوير العراق لقدراته العسكرية والذي يؤثر على الامن القومي التركي . وكانت الحكومة التركية برئاسة بولند اجاويد قلقة ازاء الوقف الامريكي من العراق واتهم اجازيد الولايات المتحدة بالافتقار الى سياسة محددة وكانت تركيا تفضل اجراء المفاوضات في التعامل مع الحكومة العراقية غير ان تركيا كانت معنية بالحفاظ على علاقتها معها ، بسبب مصالحها الحيوية مع الولايات المتحدة الامريكية مثل خط باكو– جيهان واستمرار التعاون العسكري بينهما وكانت حرب الخليج الاولى ممهدة الارضية لكل من البلدين ايران والعراق لناء قوة عسكرية كبيرة ومدربة وتمتلك خبرة ثماني سنوات في الدفاع والهجوم فضلا عن تطوير امكاناتها في مجال تصنيع الاسلحة وتوفير قطع الغيار بل وامتلاك الحافز الحقيقي لحيازة اسلحة المار الشامل .[١]

وتركزت السياسة العسكرية الايرانية في مجال التسليح على المجالات الاتية :-

١- مصدر التسلح من خلال استيراد الاسلحة والمعدات من الخارج ومحاولة الحصول على نوعيات متقدمة من الاسلحة .

---

[١] – سعد رزيج ايدام سعيد ، العلاقات التركية – الايرانية ،مصدر سبق ذكره ،ص٤

٢- تطوير القاعدة الصناعية الحربية المحلية .لا يران للوفاء بالتزامات القوات المسلحة وتحقيق الكفاية الذاتية الدفاعية .

٣- بناء هيكل صناعي لإنتاج اسلحة الدمار الشامل في المجالات النووية والكيمياوية والبيولوجية .

وتنطوي التطورات المتلاحقة في برنامج ايران لتطوير قدراتها النووية على انعكاسات استراتيجية بالغة الاهمية على الصعيدين الاقليمي والعالمي بصفة عامة ،ومنطقة الخليج العربي والدول المجاورة بصفة خاصة ، حيث ان تطوير القدرة النووية الايرانية الى جانب ادخال الصاروخ (شهاب ٣) الى الخدمة العامة في الترسانة العسكرية الايرانية يمثلان قفزة نوعية مهمة في القدرات العسكرية الايرانية عموما ، وامتلاك ايران ايضا امكانات صنع القنبلة النووية يساعد على تعزيز مكانتها الاقليمية على مستولى الخليج العربي والشرق الاوسط .[١]

[١] – منصور حسن العتيبي ،السياسة الايرانية تجاه دول مجلس العاون الخليجي ، مركز الخليج للابحاث ،٢٠٠٠، ٢٥٩

(المبحث الثالث)

مستقبل التنافس التركي – الايراني في المنطقة العربية

قد لا يبدو جليا للمراقبين تنافس تركي – ايراني على النفوذ في المنطقة العربية وذلك بسبب العلاقة الجيدة بينهما في السنوات الاخيرة لكن في الحقيقة ان التنافس موجود بين الطرفين وعلى مختلف الصعد وهو غير محصور بالقضاء العربي وانما يتخطاه الى مناطق متعددة ايضا سواء في اسيا الوسطى او القوقاز او الشرق الاوسط . وتحول العديد من العوامل دون صعود مستوى التنافس الى الصراع في الوقت الحاضر بين الطرفين واهمها وجود توازن في ميزان القوى بين الطرفين في مختلف المجالات [١].

وفي اعقاب فوز محمود احمدي نجاد برئاسة الجمهورية الاسلامية في ايران ، طرحت تساؤلات عدة بشأن مستقبل السياسة الخارجية الايرانية في ظل سيطرة تيار المحافظين على الساحة الايرانية ، والتي قد تشكل منظومة جديدة للسياسة الخارجية الايرانية مدعومة بدرجة عالية من التناغم والتوحد على مستوى القيادة الايرانية وثمة توجس من امكانيات حدوث تحولات كبرى خلال ولاية نجاد ، بما ينعكس على علاقات ايران مع الدول العربية في ظل استمرار لعب الاعتبارات الايدلوجية دورا في

---

[١] محمد عز العرب ، انتخاب احمدي نجاد والقضايا العالقة في العلاقات العربية – الايرانية ، مختارات ايرانية ، العدد ٦١ ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، اغسطس ، ٢٠٠٥ ، www.ahram.org.eg/acpss

تحديد توجهات السياسة الخارجية بدرجة لا يمكن تجاهلها او التقليل منها عند التيار المحافظ المتشدد على وجه الخصوص مع ذلك تطلبت تطورات الاوضاع الداخلية والاقليمية لايران الاخذ بمنهاج المصلحة الوطنية والذي اشر انتقال ايران من منطق الثورة الى منطق الدولة ، الامر الذي حدا بايران الى الميل للتصرف كدولة طبيعية لا كدولة صاحبة رسالة وبناء عليه ولتصرفها كدولة طبيعية تغلب مصلحتها الوطنية على كل شيء فقد كانت استراتيجية السياسة الخارجية الايرانية الموجهة للدول العربية متباينة المواقف في بعض الجوانب وتلاقيه في جوانب اخرى تغلب ملامح الاتفاق على ملامح الخلاف.

وتصب نقاط الخلاف والاتفاق بمجملها في بوتقة الرؤية الاستراتيجية الايرانية لمصالحها الوطنية ومكانتها الاقليمية ، اذ تؤدي اعمدة هذه الرؤية دورا فعالا في التجاذب والتنافر ما بين طرفي العلاقات الايرانية – العربية ويمكن تلخيص هذه الاعمدة بثلاث نقاط هي :-

١. تنمية القدرات الاقتصادية للبلاد .

٢. تحديث القوة العسكرية .

٣. التاثير الايدلوجي النابع من مبادئ وافكار الثورة الاسلامية الايرانية .

واذا ما كانت هذه الاعمدة الثلاثة تتكامل مع بعضها البعض في رسم معالم السياسة الخارجية الايرانية على المستويين الاقليمي والعالمي ، فانها من جانب اخر تسهم في تحديد ملامح السياسة الخارجية الايرانية تجاه المنطقة العربية المجاورة وطبيعة العلاقات ما بين ايران ودول هذه المنطقة .

لذا ستتارجح هذه العلاقات ما بين نقطتي الاستمرار على تحسين ما تطور من علاقات وفقا لخطوط تماس اقتصادية وعلمية وثقافية وغيرها ، ونقطة التغيير في مسارات هذه العلاقات نتيجة لهواجس متعددة قد يكون الهاجس الامني والنووي متربعا على عرشها الامر الذي يهدد بتغيير أنماط التعامل ما بين هذه الدول [1].

وان ايران لديها توجه وطموح نحو اعادة الهيمنة التي تسعى لممارستها في الحاضر ولكن بصور مختلفة عن سابقها ، وذلك يتجلى من خلال تبنيها سياسة الحروب بالنيابة أو بصورة غير مباشرة ، كما في دعمها للميليشيات في جنوب العراق والتدخل في شؤونه الداخلية .

وفي أحيان اخرى بصورة مباشرة كما حدث مع التصريح الاخير للرئيس أحمدي ٢٠٠٧/٩/٧ الاوضاع الامنية في العراق حيث اعلن فيه ان ايران قادرة على ملئ الفراغ الامني الذ سيحدث في حال انسحاب القوات الامريكية من العراق والذي جوبه

---

[1] احمد ابراهيم محمود ، السياسة العسكرية الايرانية في التسعينات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١١ ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٣ ، ص٢٥٨

برد من قبل وزيرة الخارجية الاميركية (كوند اليز ارايس) على هذا التصريح بقولها انه يشكل دليلا على اطماع ايران في العراق [١].

ان تركيا دولة مؤثرة اقليميا ولها ثقلها في الساحة الاقليمية وعلاقاتها جيدة نوعا ما مع الدول المجاورة لها باستثناء قبرص واليونان ، وقد تؤدي تركيا دور الجسر بين الاتحاد الاوربي والوطن العربي وذلك لأرثها الشرقي وحاضرها الغربي ، من هذا المنطلق غيرت تركيا استراتيجيتها نحو عمقها الاستراتيجي نحو الشرق الاوسط حيث تكون مؤثرة اكثر مما قد تكون في اوربا ، وبعد ان اصبح لها مركز ثقل في الشرق الاوسط والبلاد العربية تحديدا يبدأ الغرب بالاستعانة بها لحل ازمات الغرب في الشرق [٢].

ومن هنا برزت ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الدور التركي في المنطقة العربية وذلك على النحو التالي :-

١. سيناريو تعزيز حضور الدور التركي وفاعليته / يقوم هذا السيناريو على ان المتغيرات الراهنة من شأنها أن تعزز من حضور تركيا في المنطقة العربية مع زيادة جاذبية أدوارها وذلك في اطار مسارين هما :

---

[١] مصطفى العاني ، الموقف المحتمل لمجلس التعاون الخليجي من ضرب المنشآت النووية الايرانية ، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على موقع الجزيرة www. Aljazeera.net بالتعاون مع مركز الخليج للابحاث بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٦

[٢] - محمد السيد سليم ، تركيا بديل استراتيجي اقليمي مهم ، ملف العرب وتركيا ... تحديات الحاضر ورهانات المستقبل ،موقع المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،٢٩ مايو ،٢٠١١

أ. مسار تعزيز الدور التركي مع تراجع القوى العربية / وذلك في اطار توقع زيادة فاعلية الدورين التركي والايراني لملء الفراغ الاقليمي المتزايد الذي ينسجم عن انشغال دول المنطقة بقضاياها الداخلية ، وعجزها عن النهوض بأدوارها الخارجية بفاعلية ، وهو ما يشكل امتداد للأوضاع في مرحلة ما قبل الثورة ، حيث تراجع الادوار العربية احد مصادر بروز ادوار القوى الاخرى في المنطقة ، ويمكن تصور ارتباط هذا الصعود في الدور التركي يتزايد التنسيق التركي – الايراني ، التركي – الخليجي .

ب- مسار تعزيز الدور التركي مرتبطا بنجاح الثورات وتفعيل التعاون العربي – التركي ضمن الناحية الاقتصادية مثلا يمكن للإصلاحات السياسية والاقتصادية في المنطقة ان تسهم في تحسين امكانيات التعاون الاقتصادي وتقسيم العمل [١]

٢- سيناريو استمرارية حضور الدور التركي وجاذبيته مع محدودية فاعليته / وهو ما يمثل استمرارا للوضع القائم ، وامتداد للسياسة التركية التي تجلت في التعامل مع الثورات العربية ، وبخلاف التصور الايجابي لتعزيز الدور التركي ، فان هذا التصور لايشترط حدوث تحولات او تغيرات جذرية داخلية واقليمية ،بقدر ما يقوم على افتراض استقرار الداخل مظاهر عدم الاستقرار اليه ، ولكن تسارع وتيرة المتغيرات الاقليمية قد يكون من شانه الكشف بشكل اكبر عن الاشكاليات الكامنة في الدور

[١] - صدام مرير الجميلي ، الموقف التركي من التحولات السياسية في المنطقة العربية ،بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، العدد ١٢، المجلد ٣ ، السنة ٣ ،ص١٨

التركي ورؤيته ومحدودية قدرته على تخفيف نتائج ملموسة بشكل يؤثر سلبا في الاهتمام بهذا الدور وجاذبيته ، بما يدفع الى تراجعه تدريجيا .

٣- سناريو تراجع الدور التركي / سواء على مستوى الحضور أو الجاذبية والاهتمام او الفاعلية والتأثير ، وقد يتيح ذلك جزئيا بسبب اسلوب تعامل تركيا في الشهور الاخيرة مع الثورات العربية ، والادراك السلبي لدلالات هذه السياسة سواء من قبل الشعوب او النخب الحاكمة العربية القديمة ،فتذبذبت المواقف التركية ازاء الثوران يهدد تركيا بفقدان مصداقيتها لدى الشعوب العربية كدولة تؤسس سياستها الخارجية على مبادئ الحرية والعدالة الانسانية ، وهو ما ظهر احد مؤشراته في احتجاجات ثوار ليبيا على السياسة التركية المنحازة للقذافي في تقديرهم [١].

وفي المقابل فان حذر النخب العربية القديمة سيتزايد ازاء تركيا بسبب ربط المواقف التركية بالعلاقات بين حزب العدالة وتنظيمات الاسلام السياسي في المنطقة ، وقد دفع ذلك بعض التحليلات الى تأكيد نهاية سياسة العمق الاستراتيجي التركي مع ظهور عدم حيادية تركيا في تدخلاتها في المنطقة ، بما يؤثر سلبا في السياسة التركية بشكل عام ويعرض علاقاتها وكل استراتيجياتها العميقة للانكسار ،وعلى كل الاصعدة ،ليس فقط مع سوريا بل مع المحور كله طهران – بيروت مرورا ببغداد[٢].

---

[١] - صدام مرير الجميلي ، الاتحاد الاوربي ودوره في النظام العالمي الجديد ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، ٢٠٠٩،ص٨٣

[٢] - احمد نوري النعيمي ، العلاقات العربية – التركية ، حوار مستقبلي ، بيروت ، ١٩٩٥ ،ص٣٣٤

واذا كانت السناريوهات السابقة تفترض في غالبيتها استمرار النظم القائمة ، فان سيناريوهات نجاح الثورات العربية واكتمالها قد توثر بدورها سلبا في الدور التركي ، فعودة الدور المصري خلال الفترة القادمة ، حال نجاح مصر في تجاوز مرحلة عدم الاستقرار الراهنة وتفعيل وجودها في الدوائر التقليدية للسياسة المصرية ،من شانه تقليل حالة الفراغ الاقليمي التي مثلت احد مصادر بروز الدور التركي خلال السنوات الاخيرة ، وكذلك قد تزايد الصعوبات التي قد تواجه تركيا مستقبلا ، حال سعيها لتطوير علاقات اقتصادية غير متكافئة مع دول المنطقة مع زيادة ديمقراطية صنع قرارات السياسات الخارجية ، كما ان الطابع الشعبوي لصناعة السياسة الخارجية قد يحمل مخاطر اثارة القضايا الخلافية في العلاقات العربية – التركية مثل قضايا المياه والحدود ،لاسيما ان سياسة تحضير المشكلات التركية لم تقدم سوى معالجات جزئية تصب في غالبيتها لصالح تركيا .

وقد يتراجع الدور التركي نتيجة انكفاء تركيا على ذاتها حال امتداد تاثيرات التطورات الراهنة في المنطقة في صورة تصدير الثورة ،او عدم الاستقرار الى داخل تركيا ذاتها بسبب عوامل الضعف الكامنة في نسبة مجتمعها ، ويشير المسؤولون الاتراك

بوضوح في هذا الصدد الى المخاوف من تاثير الاوضاع في سوريا تحديدا في تعزيز قدرات حزب العمال الكردستاني على التخطيط والحركة على الحدود السورية – التركية مع تخوف اكبر من انتشار تاثيرات الاوضاع في المنطقة عامة وسوريا

خاصة – لاسيما حال استدعاء الابعاد الطائفية والاثنية على نحو يؤجج مطالب الاكراد والعلويين في تركيا واحد المؤشرات المغلقة لتركيا في هذا الصدد هو تزامن التوترات في المنطقة مع تهديدات حزب العمال الكردستاني تصعيد اعمال العنف ،عقب الانتخابات البرلمانية التركية مباشرة حال عدم جدية الحكومة في معالجة القضية الكردية .

الخاتمة والاستنتاجات

لقد تبين من خلال البحث وجود تنافس بين تركيا وايران في ساحات عديدة لاسيما في جمهوريات اسيا الوسطى ، التي تعد منطقة ذات اهمية استراتيجية عن طريق موقعها الجيوبولتيكي ، فضلا عن امتلاكها لكميات هائلة من المصادر الطبيعية لاسيما النفط والغاز ، وادوات الروابط الشفافية والعرقية دورا مهما في التوجه التركي نحو هذه الجمهوريات ، فضلا عن الرغبة في الحصول على فوائد اقتصادية تسهم في تعزيز الاقتصاد التركي وتلبية احتياجاتها المتنامية من الطاقة ويلقي هذا التوجه التركي مساندة غربية ولاسيما من الولايات المتحدة والتي فيه منافسا للانموذج الايراني في هذه الجمهوريات .

وبالمقابل اندفعت ايران نحو هذه الجمهوريات لتحقيق اهدافها السياسية والاقتصادية لاسيما في مجال مد خطوط نقل النفط والغاز عبر اراضيها والتخلص من العزلة الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة عليها ،فضلا عن الاستفادة من الخبرات والمواد التي تساعدها في بناء برنامجها النووي ، والتي يمكن الحصول عليها من هذه الجمهوريات .

ان التطورات الداخلية في تركيا وايران ولاسيما فيما يخص تعزيز الحكم المدني واضعاف دور المؤسسة العسكرية في التحكم بالقرار السياسي في تركيا من جهة ، وانتهاج ايران لسياسة ترتكز في تغليب مصالحها الخاصة على الاعتبارات الايدلوجية

من جهة اخرى ، سيسهم في تعزيز وتطوير العلاقات التركية – الايرانية لاسيما وان الدولتين لديها الامكانات والقدرات ما يؤهلها لتعزيز التعاون بينهما ، وزيادة مستوى التبادل التجاري ، لذلك اعتمدت الدولتين الى التنسيق في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية ، وتم التوقيع على العديد من الاتفاقيات في هذه المجالات ، ولتعزيز ذلك انضمت الدولتين الى منظمة التعاون الاقتصادي (Eco) .

مما تقدم يمكن القول ان البحث توصل الى الاستنتاجات الاتية :-

١- ان التنافس هو ظاهرة من ظواهر العلاقات الدولية ويختلف عن ظاهرة الصراع والنزاع ، فاذا كان الصراع يتضمن التناقض في الاهداف والتصادم بين القوى والارادات ، ويفترض تحطيم ارادة الخصم وكان النزاع محكوم باعتبارات ذات طبيعة قانونية ويحدث بين دول تتفاوت في قدراتها وامكاناتها ويؤدي الى التوتر ، فان التنافس يأخذ طابعا سلميا بعيدا عن كل مظهر من مظاهر العنف والتوتر بالشكل الذي ينعكس فيه سلبا على طبيع العلاقات القائمة بين اطرافها .

٢- يحدث التنافس بيئة سلمية يسودها الامن والاستقرار ،وهذا يعني انه بالرغم من اهمية العامل الاقتصادي وما يحققه من سياسات تنافسية بين الدول ، الا انه لا يحقق اجواء التنافس بمفرده وانما يكون للعامل الامني دورا كبيرا في تحقيقه عن طريق ما يوفره من اوضاع امنية خالية من التوترات التي قد تؤدي بالتنافس الى

صراع ونتائج غير مرغوب فيها ،نتيجة التكاملية بين العامل الاقتصادي والامني الى جانب العوامل الاخرى .

٣- ان الاستراتيجية الاقليمية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط جاءت بعد تراجع مكانتها الجيوستراتيجية لدى الغرب اعقاب انتهاء الحرب الباردة .

٤- ايران كانت وما تزال مصدر تهديد وعدوان على منطقة الخليج العربي .